

مفهوم التنظيم الدولي

ظهر مفهوم التنظيم الدولي في بداية القرن العشرين، حيث كان يقصد به وضع إطار ونظام قانوني لتنظيم العلاقات بين الدول، يكون شبيها بالتنظيم الموجود داخل الدولة، والذي يتجسد من خلال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، فيتم إنشاء منظمات دولية أو حكومات عالمية تتكفل بوظيفة التنظيم الدولي من أجل تحقيق الهدف الأسمى لكل أعضاء المجتمع الدولي وهو الأمن والاستقرار الدولي، فتحقيق التنظيم الدولي يتطلب تضامن دولي عالمي تلتزم الدول بموجبه باحترام القانون الدولي والاحتكام له في حالة النزاع .

أ- **تعريف التنظيم الدولي:** تعددت وتنوعت التعاريف المحددة للتنظيم الدولي وفق التعدد والتنوع في المنطلقات الفكرية غير أنها في مجملها تحمل أبعادا قانونية وفلسفية أخلاقية وعلمية.

وكلمة "التنظيم" تعني النظام ويقصد بها مجموعة الوحدات أو العناصر التي ترتبط فيما بينها بعلاقات، هذه الوحدات تتميز بخصائص مشتركة تدعم هذه الروابط، وتتيح العلاقات بين الوحدات إمكانية الاتصال والتأثير المتبادل داخل الهيكل النظامي،¹ والتنظيم يعني النظام وهو يعبر عن حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الاضطراب وذلك بفضل احترام القانون،² ويعرف أيضا بأنه: "منظومة مقننة مترابطة في أجزائها ومكوناتها وأقسامها وتشكل وحدة واحدة".³ أما مصطلح "الدولي" فهو يعبر على أن الفاعل الرئيسي داخل هذا التنظيم هو الدولة، فرغم ظهور العديد من الفواعل والكيانات الأخرى في هذا التنظيم (التنظيم الدولي المعاصر) غير ان الدولة لازالت الفاعل الأساسي من بين الفواعل والأشخاص في المجتمع الدولي. أما "المعاصر" فهي مسألة اختلاف في تحديدها بدقة غير أن ما هو غالب أنها تعني حوالي قرن من الزمن، بمعنى أنها ترتبط بالفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى (1919) الى يومنا هذا. وهي تختلف عن مصطلح التاريخ الحديث وهي الفترة المرتبطة بتطور الدولة ذات السيادة وذات الرقعة الجغرافية المحددة، والتي تعود بالأساس إلى اتفاقية سلام ويستفاليا في 1648.⁴ ومنه فالتنظيم الدولي هو الإطار الذي تتشكل داخله الجماعة الدولية فهو يشمل كل مظهر من مظاهر العلاقات

¹ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، ط 1، المنيا: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 09.

² علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، ط 1، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص 120.

³ خالد المصري، "دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي البريكس أنموذجا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد 03، 2016، ص 447.

⁴ Barry Buzan, Laust Schouenborg, **Global International Society- A New Framework for Analysis**, First p, New York : Cambridge University Press, 2018, P 16.

الدولية مثل العلاقات الدبلوماسية وإبرام المعاهدات والمؤتمرات وغيرها من الأنظمة القانونية. وهو أيضا "مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي".⁵ وعرفه محمد السيد سليم بأنه: "بأنه مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا عبر عملية التفاعل". وعرفه أيضا كينث بولدنج بأنه: "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمم أو دول والتي يضاف إليها أحيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة".⁶

يرى الأستاذ محمد المجذوب بأن التنظيم الدولي هو النظام القائم اليوم والذي مر بمراحل تاريخية عديدة وأن هذه المراحل لا تمتد كما يعتقد الدكتور شلبي الى فترة الشعوب والأمم القديمة، ولكن تقتصر على القرن الماضي إلى غاية اليوم.⁷ أما استخدام مجموعة من المصطلحات القريبة من التنظيم الدولي، مثل المجتمع أو الجماعة أو المنتظم أو النظام فهي كلها اصطلاحات تستخدم لوصف البيئة الدولية، وهي في بعض الأحيان تستخدم كمترادفات،⁸ ولا تعبر عن التنظيم الدولي نفسه، وظهر اصطلاح التنظيم الدولي لأول مرة سنة 1908 ترجمة لمقال باللغة الألمانية نشر بالفرنسية في المجلة العامة للقانون الدولي، ومنه أصبح استخدامه متداولاً لدى فقهاء القانون الدولي الألمان، أما أول تجسيد للتنظيم الدولي عملياً كان من خلال تأسيس عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة.

النظام الدولي ليس هو المجتمع الدولي، فالمجتمع الدولي هو الإطار الذي يشكل بنيان النظام الدولي تبعاً لحقائقه، وإن النظام الدولي يجد مجال تطبيقه في المجتمع الدولي، أما التنظيم الدولي فيعبر عنه غالباً بمصطلح النظام الدولي، غير أن التنظيم الدولي يختلف عن النظام الدولي، فالأول يعد بمثابة المؤسس للثاني،⁹ فالتنظيم الدولي يهدف في النهاية إلى إحلال النظام الدولي وإنهاء الفوضى، رغم أن مصطلح النظام الدولي غالباً ما كان يستخدم بدوره للتعبير عن شكل النظام الدولي (نظام متعدد الأقطاب، نظام الثنائية القطبية، نظام الأحادية القطبية)، فهو يعبر عن تجسيد توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول فهو لا يتميز بالثبات، كما أنه ليس حالة من النظام التي تعبر عن الانضباط والالتزام بقواعد سلوكية ملزمة من جهة عليا، ولكنه عملية انتظام للسلوك الدولي يفرضه واقع العلاقات الدولية القائم على الصراع والتنافس والتعاون وفقاً لامتلاك القدرات والتأثير

⁵ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 120.

⁶ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 121.

⁷ مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماتها، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص 15.

⁸ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط 2، جدة: مطبوعات تهامة للنشر والتوزيع، 1984، ص 139.

⁹ محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية - تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، ط 1، عمان: المكتبة الوطنية، 2005، ص

بين الدول، والتي تتمثل في القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي، وكذا العوامل التكنولوجية والثقافية والموقع الجيوسياسي والقدرة الديمغرافية.¹⁰

فالنظام الدولي يعتمد في نجاحه على إرادة الدول الطوعية وجديتها في التزامها بما تتعهد به سلفا وقدرتها على تحمل مسؤولياتها تجاه الدول الأخرى والنظام الدولي. وقد ساهم تطور النظام الوبستفالي في تخفيف حدة الطابع الفوضوي للعالم عبر استخدام شبكة واسعة من البنى الحقوقية والتنظيمية الدولية المصممة لحماية التجارة الحرة واستقرار النظام المالي الدولي، حيث رسخت مبادئ مهمة في تقليص الحروب وحل النزاعات الدولية سلميا،¹¹ وهو ما ساهم بشكل كبير في وضع أسس التنظيم الدولي المعاصر.

ب- بنية التنظيم الدولي:

يتم التفاعل في السياسة الدولية من خلال الأفعال والمواقف والسياسات الخارجية لمجموعة الفواعل المشكلة للنظام الدولي، ويمكن تسمية هؤلاء بالفاعلين الدوليين الرئيسيين وهم كما يلي:

الدولة:

الدولة القومية بكل ما تتضمنه من أجهزة ومؤسسات، وهي الوحدة الأساسية في بنية وتركيبة النظام الدولي، سيطرت على هذه البنية منذ تأسيسها في معاهدة ويستفاليا سنة 1648، وقد سيطر مفهوم القوة كوسيلة أساسية بالنسبة للدولة، فقد قامت لقرون من الزمن علاقات قائمة على مبدأ القوة والهيمنة والصراع خاصة بين الدول الكبرى.¹²

المنظمات الدولية:

هي عبارة عن هيئات قانونية ذات طابع دولي تنشئها مجموعة من الدول أو الفواعل الدولية الأخرى ذات والإرادة الحرة من أجل تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، تنقسم إلى قسمين منظمات دولية حكومية ومنظمات دولية غير حكومية، وقد تكون منظمات عالمية أو إقليمية.

الشركات الدولية (متعددة الجنسيات): وهي كيانات اقتصادية تعمل في أكثر من بلد واحد وهي أهم مظهر من مظاهر العولمة السياسية،¹³ وتعرف أيضا بأنها شركات اقتصادية وصناعية وتجارية تنشط على المستوى الدولي فلا تتقيد بحدود الدولة التي تنتمي إليها من حيث الجنسية، لها تأثير كبير

¹⁰ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص ص 120، 121.

¹¹ هنري كيسنجر، النظام العالمي - تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، ط 1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015، ص 16.

¹² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص ص 10، 11.

¹³ خالد إبراهيم الشلال، سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد وتحديات العولمة، ط 1، تدمك: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2014، ص 145.

في الشؤون السياسية الدولية فبإمكانها تغيير سلوكيات الدول تجاه قضايا معينة، وهي مرتبطة بشكل وثيق بالاقتصاد الدولي.¹⁴

الجماعات والمنظمات دون مستوى الدول:

وهي فواعل جديدة أصبحت أفعالها ونشاطاتها تحدث أثرا واضحا في النظام الدولي، ومنها الحركات العرقية ذات التوجهات الانفصالية، الجماعات والتنظيمات الإرهابية، جماعات المصالح والضغط كجماعات أنصار البيئة.¹⁵

الأفراد:

أصبح فاعل مؤثر في توجيه الأحداث الدولية وتغيير مجراها بنسب متفاوتة مثل تأثير بن لادن، واوسانج، المتخصصين في القرصنة الالكترونية، صحفيين، رؤساء العصابات، رجال أعمال ومستثمرين، المشاهير في الرياضة والفن وغيرها... .

ج- أنماط الأنظمة الدولية:

- **نظام القطبية الأحادية: Unipolarity** يتميز بوجود ترتيب تدريجي من خلال هيمنة تدريجية لقطب قوي على هرم النظام الدولي، نتيجة التمرکز الشديد للموارد والإمكانات المتاحة وعلى نحو يجعل منها وحدة دولية متفردة بكل المقاييس على غيرها من وحدات النظام الدولي، وتظهر الأحادية القطبية في وجهين الأول يعرف بالقطبية الأحادية الصلبة والثاني يعرف بالقطبية الأحادية الهشة،¹⁶ ويساهم هذا القطب في تحديد قواعد معينة للتفاعل الدولي، ويتميز بالاستقرار النسبي (مثل الهيمنة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى يومنا هذا).
- **نظام الثنائية القطبية: Bipolarity** يقوم على التوازي النسبي والمتقارب لقوتين كبيرتين على قمة النظام الدولي تختلفان في المبادئ السياسية والايديولوجية وحتى الاقتصادية، مع غياب المرونة والانسجام في التعامل بينهما (مرحلة الحرب الباردة بين الـ.و.م.أ والاتحاد س)
- **نظام تعدد الأقطاب:** ويعرف بنظام توازن القوى Balance of Power يقوم على تعدد محاور القوة واستقلالية القوى المتوازنة من حيث القوة في الدفاع عن مصالحها، في ظل رفض الاحتكام للقانون الدولي والأخلاق والأعراف الدولية (وضع العالم في ظل

¹⁴ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص 11.

¹⁵ إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية - النظرية والواقع، ط 1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2011،

ص ص 94، 95.

¹⁶ علي زياد العلي، مرجع سابق، ص 128.

تعدد القوى في أوروبا بعد معاهدة ويستفاليا).¹⁷ يتميز هذا النظام بالتكافؤ في القوة بين مراكز على قمة الهرم العالمي، على غرار نظام عام 1800 حيث توزع ميزان القوى بين القوى العظمى: النمسا، فرنسا، بريطانيا، روسيا، روسيا.¹⁸

د- وظائف التنظيم الدولي:

- 1- **تحقيق الأمن والاستقرار:** تحقيق الأمن هو الهدف الأسمى لقيام التنظيم الدولي، ويعتمد على الرغبة في إنهاء الصراع والحرب.¹⁹ فتهديد الأمن الدولي ينفى وجود التنظيم الدولي، والهدف الأساسي الذي جاء من أجله وهو حماية وحدته من الاعتداء والفوضى، ووظيفة تحقيق أمن النظام الدولي تتطلب رصد الموارد وتعبئتها وتحويلها إلى قدرات لحماية النظام والدفاع عن بقاءه، وتختلف حسب شكل النظام ففي النظام التعددي تتطلب التوازن وتحقيق الإجماع وتوفير القدرة العسكرية القادرة على مواجهة التحديات، أما في النظام الأحادي فيغلب عليها طابع الإكراه من طرف القوة المهيمنة.²⁰
- 2- **التكامل والتعاون الدولي:** التنظيم يتطلب التحول من تعدد الوحدات وتباعدها إلى تفاعلها وترابطها والتقريب بينها في المصالح والأفكار، فالتكامل والتعاون عملية نظامية قد تتجسد في العديد من الأشكال كالتكتلات الوظيفية في المجال الاقتصادي (السوق الأوروبية المشتركة في السبعينات)،²¹ وقد تنشأ العديد من الكيانات التكاملية في النظام الدولي متنافسة فيما بينها حول مصالح اقتصادية، وقد توظف هذه الكيانات التكاملية في إطار الأحلاف والصراع في نظام الثنائية القطبية.
- 3- **تحقيق التنمية والازدهار:** تعتبر التنمية وسيلة لتطوير التنظيم الدولي، وذلك من خلال استخراج الموارد وتوظيفها لتحسين أداء النظام وصورته والمحافظة على توازنه واستقراره، وتتجسد التنمية في نظام التعددية من خلال التكتلات الاقتصادية التي تركز على العامل الاقتصادي،²² فكلما انتشرت التكتلات الاقتصادية بناء على الطروحات الليبرالية تحقق الأمن والاستقرار في النظام الدولي، فغالبية النزاعات الدولية وعدم الاستقرار في النظام الدولي تحدث في جنوب الكرة الأرضية وليس في شمالها،²³ أما في

¹⁷ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص 13.

¹⁸ محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق، ص 21.

¹⁹ إلياس جوانتيا، سنش بيتر، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محي الدين حميدي، ط1، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص 26.

²⁰ سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية – نظرية المنظمة الدولية، الجزء الأول، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 48-51.

²¹ نفس المرجع، ص 64.

²² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

²³ Ersel Aydinli, James Rosenau, **Globalization Security and The Nation State – Paradigms in Transition**, Albany : State University of New York Press, 2005, P 09.

حالة الثنائية فتحل في مكانها الأحلاف التي تركز على العاملين العسكري والإيديولوجي،
أما في حل الأحادية فترتكز على دور الدولة العالمية التي تعتبر مركز النظام.
4- **الشرعية والتكيف** : وتعني الشرعية مدى القبول الذي تتميز به سلوكيات القوى الدولية
عند بقية أعضاء التنظيم الدولي، ففي نظام التعددية القطبية تستند الشرعية إلى القبول
المتبادل للقوى الكبرى مع دور فعال للمنظمات العالمية والإقليمية، أما الشرعية في
النظام الثنائي فتستند إلى مقدار القوة التي يمتلكها الطرفين ودرجة قبول الدول التابعة
لهما لسلوكياتهما، أما في النظام الأحادي فالدولة العالمية لا تحتاج لتبرير سياساتها
والبحث عن شرعية لها.²⁴

أما التكيف فتعني قدرة النظام على التكيف مع الضغوط البيئية الداخلية، وتعتبر المنظمات
الموجودة في النظام أحسن وسيلة لامتناس واحتواء الضغط وعناصر الاضطراب، وتكون
القدرة على التكيف في النظام التعددي أكبر بكثير من النظامين الثنائي والأحادي نظرا لاعتمادها
على القوة بشكل أكبر.

العوامل المؤثرة في استقرار النظام الدولي:

- طبيعة العلاقات السياسية بين الدول - تعاون - تنافس - صراع
- طبيعة الأنظمة السياسية السائدة (ديمقراطية، شمولية، ...)
- عدد السكان ومستوى النمو السكاني .
- الموقع الجغرافي والطقس .
- الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية.
- المستوى الحضاري للشعوب وعلاقتها بعامل الدين والثقافة (الإيديولوجية).
- درجة الانفتاح على العالم ونسبة الجاليات في إقليم الدولة.

²⁴ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، مرجع سابق، ص ص 16، 17.